الفرصة 24

ماذا لو وضعنا خطة مئوية لاستعادة صحة كوكب الأرض؟

خطط مئوية لكوكب الأرض

بعد أن وضعت منظمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة، حان الوقت لوضع خطة مئوية لتنمية كوكب الأرض، وتنفيذ هذه الخطة في إطار مساعي تحسين حياة شعوب العالم. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من وضع إطار تعاون عالمي طويل الأمد لاستعادة النُظم البيئية وتعزيز التنوّع الحيوي وحمايتهما.

التوجهات العالمية الكبرى:
إدارة النظم البيئية

الاتجاهات السائدة:
الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة
مؤشرات قياس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي
التعاون الدولي
استعادة الطبيعة

القطاعات المتأثرة
الزراعة والغذاء
علم البيانات والذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة
التعليم
الطاقة والنفط والغاز والطاقة المتجددة
الخدمات المالية والمستثمرون
الصحة والرعاية الصحية
التأمين وإعادة التأمين
المعادن والتعدين
المرافق العامة
الخدمات الحكومية
الخدمات المهنية

الواقع الحالي

خلصت العديد من الدارسات إلى أن كوكب الأرض لم يعد قادراً على استيعاب الملوثات البيئية والمواد المضرة التي ينتجها الإنسان، مثل المواد البلاستيكية.[454] لذا، فإن أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في عام 2015 تتضمن 17 هدفاً و169 غاية و231 مؤشراً للقياس، يرتبط 92 مؤشراً منها بالبيئة.[455] وعند التمعن في التقدم الذي أحرزه العالم على صعيد الأهداف البيئية ككل، نلاحظ أن 67٪ من هذه الأهداف تسير في الاتجاه الصحيح، في حين أن 33٪ لم تحقق تقدماً يُذكر، أو حتى أنها ابتعدت كثيراً عن المسار المطلوب،[456] مع العلم أنه إذا بقيت وتيرة الاستثمارات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف على وضعها الحالي، فمن المؤكد أنه لن تتحقق أي منها بشكل كامل بحلول 2030.[457]

وقد تراجعت مساحة الأراضي التي تغطيها الأشجار بأكثر من 435 مليون هكتار بين عامي 2001 و2021، ما يعادل انخفاضاً بنسبة 11٪ منذ العام 2000.[458] واللافت أنه منذ العام 1970، انخفضت أعداد الثدييات والطيور والأسماك والزواحف والبرمائيات بنسبة 68٪.[459] كذلك، أدى ارتفاع درجة حرارة المياه على سطح البحر إلى زوال 14٪ من الشعاب المرجانية منذ 2009[460] إلى جانب انقراض 150 نوعاً من الكائنات الحية كل يوم، أي بنسبة 10٪ كل عشر سنوات.[461]

وسيؤدي عدم التصدي لتغيّر المناخ وغياب التعاون بين جميع الأطراف إلى تبعات كثيرة يمكن ملاحظتها بمجرد النظر إلى آثار الاحتباس الحراري على النمو الاقتصادي. وقد لا نلحظ تغييراً يُذكر في الظروف الحالية إن ارتفعت درجات الحرارة حول العالم بمعدل 1.5 درجة مئوية، إلا أن ارتفاعاً بمعدل درجتين مئويتين سيسفر عن تراجع حاد في النمو الاقتصادي المتوقع (قد يصل إلى 2٪ سنوياً) حول العالم، خصوصاً في الدول منخفضة الدخل والدول الواقعة بالقرب من خط الاستواء. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فستكون من أكثر المناطق تضرراً.[462]

الفرصة المستقبلية

لا تعد أهداف التنمية المستدامة التي يسعى العالم لتحقيقها بحلول 2030 من الأهداف طويلة الأمد التي يمكن أن تسهم بشكل ملموس في تعزيز قدرة النظم البيئية على التعافي أو ترميم نفسها مرة أخرى،[463] رغم أنه لا يمكن إنكار أهمية الأهداف الطموحة قصيرة الأمد،[464] لكن تظل الأهداف والاستراتيجيات الثابتة وطويلة الأمد هي المساهم الأكبر في تمكين الحكومات والشركات من إجراء التغييرات وضخ الاستثمارات بالوتيرة المطلوبة.[465]

لذا، فإن تطوير نظامٍ عالمي لحماية النظم البيئية وسنّ التشريعات والقواعد التنظيمية ذات الصلة، مدعومٍ بالذكاء الآلي المتقدم وتقنيات إعداد النماذج المتطورة، سيسهم بشكل كبير في ترتيب الأولويات فيما يخص صحة كوكب الأرض، إذ سيكون لهذا النظام وظيفتين أساسيتين، الأولى هي إجراء مسح للكرة الأرضية لتحديد الاتجاهات أو الخطط ذات الانعكاسات السلبية على المدى الطويل، والثانية هي تمكين الحكومات والشركات وحتى الأفراد من الإسهام في الحفاظ على النُظم البيئية الطبيعية من أجل الأجيال القادمة.

كما قد يحدد هذا النظام الأدوار والإسهامات المطلوبة من كل دولة بحسب حجمها الاقتصادي، وحاجاتها التنموية، ومدى تأثرها بالتغيرات المناخية، فضلًا عن درجة خسارتها لتنوعها الحيوي. إلى جانب ذلك، قد يسهم جمع بيانات مفصّلة حول البيئة والأحوال الجوية وسوق الاستهلاك للأنظمة المؤتمتة في تقدير الآثار المتوقعة، وتقديم اقتراحات بالحلول اللازمة، وسبل التكيّف لتفادي تلك الآثار في الوقت الفعلي.

الفوائد

تحديد الأهداف طويلة الأمد وتنسيق الجهود لتحقيق تلك الأهداف وتجاوزها، وتوفير وسيلة لتنسيق التعاون بين الأطراف المتعددة وتشجيعها على الاستثمار، إلى جانب اعتماد مجموعة من المقاييس لقياس التقدّم المُحرز.

المخاطر

عدم القدرة على الربط بين النظرة المستقبلية للمئة عام القادمة بالسياسات والمصالح قصيرة الأمد التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها فيما يخص التغير المناخي، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تنفيذ الأهداف المئوية مقارنة بغيرها من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً.

أدى ارتفاع درجة حرارة المياه على سطح البحر إلى زوال 14٪ من الشعاب المرجانية منذ 2009، إلى جانب

انقراض 150 نوعاً من الكائنات الحية كل يوم

أي بنسبة 10٪ كل عشر سنوات